كلية الحقـوق
قسم الاقتصاد

أثر العولمة علي النشاط المصرفي
مع دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري

بحث مقدم للحصول علي درجة الدكتوراه
في الحقـــــوق

من الباحث / عصام كامل جودة أحمد

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة

الأســـــتاذ الـــــدكتور/ عبـــــد الله الصعيـــــــــدى
رئيســاً

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة - بكلية الحقوق جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ صلاح فهمـــــــــــى
عضـــواً

أستاذ الأقتصاد بكلية التجـــــارة – جامعـــة الأزهـر

الأستاذ الدكتور/ السيد عطية عبد الواحد مشرفاً
وعضـواً

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة - بكلية الحقوق جامعة عين شمس

١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ ٢٠١٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

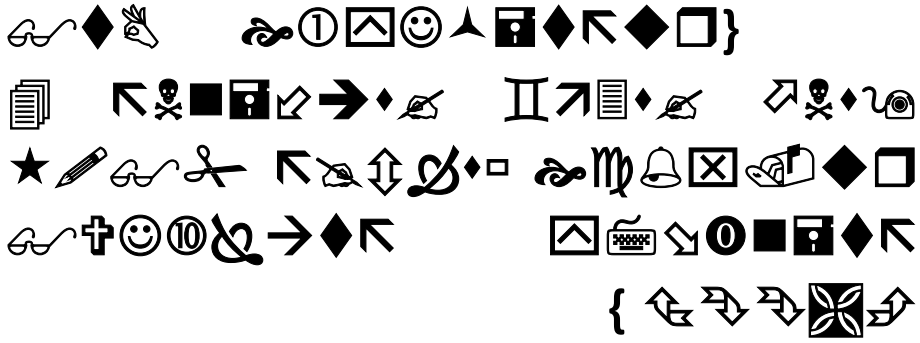

(سورة النساء الآية : ١١٣)

الإهـــــداء

إلى روح والدى رحمة الله عليه

وإلى والدتى أطال الله فى عمرها

وإلى أخـــــوتى

الأعـــــــــــــــــــــزاء

وإلى زوجتى وأولادى

محمد ومعاذ وعبد الرحمن

كلية الحقـوق

قسم الاقتصاد

رسالة دكتوراه بعنوان

أثر العولمة علي النشاط المصرفي
مع دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري

لنيل درجة الدكتوراه في القانون

اسم الطـــالب: عصام كامل جودة أحمد

الدرجة العلمية: الدكـــــــــتوراه

القسم التابع له: قسم الاقتصاد

اسم الكليـة كليـــة الحقـــوق

الجامعـــــة: جامعـة عين شمـس

سنة التخـرج: / / ٢٠١

سنة المنـــــح: / / ٢٠١

جامعة عين شمس

كلية الحقـوق
قسم الاقتصاد

رسالة دكتوراه

اسم الطالب : عصام كامل جودة أحمد

عنوان الرسالة: أثر العولمة علي النشاط المصرفي
مع دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري

اسم الدرجـة: الدكتوراه

لجنة الإشراف :

الأســـــتاذ الـــــدكتور/ عبـــــد الله الصـــــعيدى
رئيســاً

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة - بكلية الحقوق جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ صلاح فهمـــــــى
عضـــواً

أستاذ الأقتصاد بكلية التجـــــارة – جامعـــة الأزهـر

الأستاذ الدكتور/ السيد عطية عبد الواحد مشرفاً وعضـواً

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة - بكلية الحقوق جامعة عين شمس

تاريخ البحث :

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أجيزت الرسالة:**

بتاريخ : / / ٢٠١

موافقة مجلس الكلية

موافقة مجلس الجامعة

الشـكـر والتـقــدير

أتقدمُ بخالصِ الشكرِ والعرفانِ إلي كلِّ منْ قدَّمَ ليَ يدَ العونِ لإخراجِ هذا المجهودِ الذي بذلتُهُ في إعدادِ هذِهِ الرسالةِ وأخُصُّ بالتقديرِ الأستاذِ الدكتورِ/ السيد عطية عبد الواحد – أستاذِ الاقتصادِ والماليةِ العامةِ – بكليةِ الحقوقِ جامعةِ عينِ شمسِ، فَإلي جانبِ تشريفِهِ ليَ بقبولِ الإشرافِ علي هذِهِ الرسالةِ. فقدْ بذلَ الكثيرَ من الوقتِ والجَهْدِ في إشرافِهِ عليها، فضلاً عنْ دقتِهِ العلميةِ المتناهيةِ، ونصائحِهِ وتَوجيهاتِهِ الغاليةِ التي كانَ لها الفضلُ الأولُ في خروجِ هذِهِ الرسالةِ بهذِهِ الصورةِ. وفوقَ هذا كلِهِ فهوَ نموذجٌ رائعٌ لما يجبُ أنْ يكونَ عليهِ الأستاذُ الجامعيُّ منَ احتضانِهِ لتلميذِهِ وحسنِ معاملتِهِ. فإنْ كانَ في هذِهِ الرسالةِ منْ ميزةٍ فَيَرْجعُ الفضلُ كلُّ الفضلِ فيها بعدَ اللهِ سبحانَهُ وتعالي إلي إشرافِهِ عليها. وإذا شابَهَا بعضُ أوجُهِ القصورِ فمرجِعُهَا الأولُ والأخيرُ إلي الباحثِ، وعَزاؤُهُ في ذلكَ أنَّها جهدٌ بشريٌّ، والكمالُ للهِ وحدِهِ.

كما أتَوجَهُ بخالصِ الشكرِ والتقديرِ إلي الأستاذِ الدكتورِ/ عبد الله الصعيدي – أستاذِ الاقتصادِ والماليةِ العامةِ – بكليةِ الحقوقِ - جامعةِ عينِ شمسِ علي قبولِهِ رئاسة لجنةِ المناقشةِ والحكمِ علي هذهِ الرسالةِ، وعلي ما اقتطعَهُ مِنْ وقتِهِ الثمينِ لقراءَةِ وتقييمِ هذِهِ الرسالةِ ومناقشَتِي فيها علي الرُّغمِ منْ مَشاغلِهِ وأعبائِهِ المُتعددةِ. فَضْلاً عَنْ مُلاحظاتِهِ القيمةِ التي أثرَتْ هذهِ الرسالةِ . فلَهُ مِنِّي خالصُ الحبِ والتقديرِ والاحترامِ.

كما أتوجَهُ بجزيلِ الشكرِ والامتنانِ إلي صاحبِ الخلقِ الرفيعِ : الأستاذِ الدكتورِ/ صلاح فهمي – أستاذِ الاقتصادِ – بكليةِ التجارةِ

جامعةِ الأزهرِ علي قبولِهِ الاشتراكِ في لجنةِ المناقشةِ والحكمِ علي هذهِ الرسالةِ.

كما أتوجَهُ بخالصِ الشكرِ والتقديرِ إلي: الأستاذ/ إبراهيم حلمي، الأستاذ جمال وجدى، الأستاذ مصطفى كامل، الأستاذ جمال مغازى وإلي زملائي الأعزاءِ بالبنكِ المركزيِّ المصريِّ.

كما أتوجه بشكر خاص ألى السادة المسئولين عن مكتبة الإدارة العامة للبحوث الاقتصادية بالبنك المركزى المصرى الذين بذلوا كل ما بوسعهم من أجل توفير البيانات اللازمة .

وأخيرا... أتوجَهُ بما هو أكثرَ منَ الشكرِ والعرفانِ، وما هو أسمي من الحبِ والامتنانِ إلي زوجتي المخلصةِ التي سانَدَتْني بكلِّ جوارحِهَا خلالَ فترةِ كتابةِ هذه الرسالةِ، وشجعتْني وبَثَّتْ فيَّ الحماسَ خِلالَ فتراتٍ تَمَلَّكَ الإرهاقُ والملَلُ مِنِّي، وعاشتْ معيَ علي أمل انجازِ هذهِ الرسالةِ في أفضلَ صورةٍ ممكنةٍ وتحمَّلتْ الكثيرَ في تربيةِ الأولادِ نتيجة انشغالي بإعدادِ هذهِ الرسالةِ، فلها مني كلُ الحبِ والعرفانِ.

مقدمـــــة

شَهِدَت أواخرُ الألفيةِ الثانيةِ العديد من المتغيراتِ العالميةِ السريعةِ والمتلاحقةِ والتي لها آثارها المباشرة في توجيه دفة الاقتصاد العالمي، فالعالم تحوَّل إلى قريةٍ صغيرةٍ محددة الأبعاد والأطراف وذلك بفعل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، حيث أصبح العالمُ كلُه سوقًا واحدةً ومفتوحةً أمام الشركات دولية النشاط والبنوك والكيانات الاقتصادية العملاقة التي تسعى إلى الاستحواذ على الأسواق، وذلك في ظل إزالة كافة القيود وتحريرها من خلال منظمة التجارة العالمية.

وقد ظهر على مسرح النظام العالمي الجديد ما يعرف بمفهوم العولمة Globalization والذي أحدث جدلاً كبيراً حوله في مختلف الأوساط من حيث كيفية تحديد مفهومه وأبعاده وعوامله المؤثرة وخصائصه وآثاره على كافة المؤسسات الاقتصادية، والتي يتمثل أهمها في زيادة حجم المنفعة المتبادلة وتَكَوُّنِ الأسواق العالمية وزيادة حركات رؤوس الأموال وبخاصة الاموال الساخنة التي تُستخدم بشكلٍ مؤثرٍ في المضاربة، وكذا تعاظم شأن البنوك والشركات دولية النشاط التي تعمل على تخفيض تكاليف النقل والاتصال، والثورة التكنولوجية العالية والعمل على تحرير التجارة العالمية بين دول العالم، بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية سواء على المستوى الدولي أو المؤسسات، كل ذلك ساهم في تحقيق مفهوم العولمة.

وتشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة ان لها تأثير واسع النطاق علي النشاط المصرفي في اي دولة من دول العالم ومنها النشاط المصرفي المصري مع العلم بأن آثار العولمة علي النشاط المصرفي قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة علي عاتق القائمين علي إدارة النشاط المصرفي هو تعظيم الايجابيات وتقليل الآثار السلبية عند ادني مستوي وتتمثل تلك الآثار في اعادة

هيكلة نشاط الخدمات المصرفية والتحول الي البنوك الشاملة وتنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية وضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل ٠ واحتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية ٠ والاندماج المصرفي وخصخصة البنوك واضعاف قدرة البنك المركزي علي التحكم في السياسة النقدية٠

وأثناء اتساع مفهوم العولمة ومتغيراتها العديدة توالت عددٌ من الأزمات المصرفية على المستوى العالمي والتي كان لها أبلغ الأثر على كافة الأجهزة المصرفية العالمية، وأشهر تلك الأزمات في المكسيك في نهاية عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥ ومروراً بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وتركيا والأرجنتين٠ ومؤخراً الأزمة العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية في منتصف شهر سبتمبر ٢٠٠٨ ٠

وقد ظهرت بوادرُ تلك الأزمة نتيجةً لتوسع البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية في منح الائتمان العقاري دون التركيز على جودة العميل ومقدرته على السداد٠ وأدى ذلك إلى حدوث هِزةٍ قويةٍ للاقتصاد الأمريكي، وصلت تبعاتها إلى اقتصاديات دول العالم لتطيح في طريقها بعددٍ كبيرٍ من كُبرياتِ البنوك والمؤسسات المالية العالمية٠حيث أثارت تلك الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المسئولين ليس في الدول التي حدثت فيها تلك الأزمات فقط ولكن أيضًا على المستوى المصرفي الدولي وخصوصًا المؤسسات المالية الدولية، وبصفةٍ خاصةٍ بنك التسويات الدولي وصندوق النقد الدولي، هذا بالإضافة إلى اهتمام مسئولي الدول العشر الكبرى باعتبار أن تلك المؤسسات والدول العشر الكبرى تعتبر المناظرة للعولمة المالية والداعمة الأساسية لها، وبالتالي فإن توالي الأزمات المالية والمصرفية وتناثر غبارها بين الدول المختلفة يعتبر معولاً قد يُقوِّضُ العولمة المالية ويُدحض وجهات نظر المؤيدين لها٠

لذا قامت المؤسسات المالية الدولية (بنك التسويات الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، بالإضافة إلى مسئولي السلطات النقدية في الدول

العشر الكبرى بدراسة أسباب الأزمات المصرفية وخصوصاً الأزمات الكبرى منها لمعرفة أسبابها، ومن ثَمَّ وضع الضوابط التي تكفل حماية تلك البنوك من المخاطر التي يمكن أن تواجهها نتيجة توسع البنوك في أعمالها المصرفية وغير المصرفية، فضلاً عن اتباع العديد من الدول لعددٍ من الحلول المناسبة والاستراتيجيات التي تحافظ على سلامة كياناتها المصرفية وترفع من كفاءتها وتحافظ على تواجدها بالسوق في ظل تواجد الكيانات المصرفية العملاقة التي بدأت تغزو الدول النامية حيث أنها تجد في تلك الدول فرصاً استثماريةً جيدةً. فضلاً عن أنها أسواقٌ ناشئةٌ تحتاج لبنوكٍ قويةٍ تنظم كافة المعاملات المالية بها.

وتعددت الاستراتيجيات المختلفة التي تبنتها الدول المتقدمة لحماية مصارفها والحد من المخاطر والاستحواذ على شريحةٍ من السوق العالمي، وقد تمثلت أولى تلك الاستراتيجيات في السعي نحو الاندماج المصرفي وذلك لتكوين كياناتٍ كبيرةٍ يكون لها الأثر الكبير في الاستحواذ على شريحةٍ كبيرةٍ من السوق المصرفي سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وقد تعددت أشكال وأغراض الاندماج المصرفي فيما بين البنوك. وقد شهد العالم خلال عقد التسعينيات الموجة الأولى من الاندماج المصرفي على المستوى الإقليمي أو المحلي للبنوك وبخاصةٍ الدول الكبرى، وسرعان ما بدأ ينتقل إلى الدول النامية، وجاءت الموجة الثانية للاندماج بين البنوك خلال العقد الحالي على المستوى العالمي حيث تسعى للاستحواذ على الأسواق العالمية.

وتمثلت الاستراتيجية الثانية التي اتبعتها معظم الدول العالمية في تقليص دور الحكومات في السيطرة على البنوك التي تمتلكها وذلك من خلال خصخصة البنوك المملوكة لها سواء المملوكة ملكية مشتركة مع القطاع الخاص أو تلك المملوكة للدولة ملكية كاملة، وذلك من خلال بيعها بالكامل للقطاع الخاص وإمكانية تملك الأفراد لنسبةٍ كبيرةٍ من أسهم رأس مال تلك البنوك، مع تفعيل الدور الرقابي للبنوك المركزية في الرقابة على تلك البنوك